الأمم المتحدة

S/PRST/2021/7

مجلس الأمن

Distr.: General
24 March 2021
Arabic
Original: English

بيان من رئيسة مجلس الأمن

في 24 آذار/مارس 2021، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "المسألة المتعلقة بهايتي"، ووفقاً للإجراء المتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والوارد في الوثيقة S/2020/372، أصدرت رئيسة مجلس الأمن البيان التالي باسم المجلس:

"يحيط مجلس الأمن علما بالتقرير المقدم من الأمين العام في 11 شباط/فبراير (S/2021/133) والملاحظات الواردة فيه، ويعيد تأكيد دعمه لجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الأزمات السياسية والدستورية والإنسانية والأمنية التي طال أمدها في هايتي، ويشير إلى القرارين 2547 (2020) و 2476 (2019)، ويشدد كذلك على المسؤولية الرئيسية لحكومة هايتي عن معالجة العوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة احترام الإرادة الديمقراطية لشعب هايتي، ويؤكد ضرورة معالجة الاعتبارات الأساسية المتعلقة بالأمن والشفافية والأمور اللوجستية في سياق العمليات الانتخابية المقبلة. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على الحاجة الملحة إلى إجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وهي انتخابات فات أوانها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويحث مجلس الأمن أيضا على القيام بجميع الاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية في عام 2021. ويحث مجلس الأمن جميع أصحاب المصلحة السياسيين في هايتي على تنحية خلافاتهم جانبا لمصلحة شعب هايتي، وعلى المشاركة البناءة لإتاحة تنظيم الانتخابات المقبلة، وكفالة إجراء تلك الانتخابات في بيئة سلمية، ويهيب بالمجتمع الدولي إلى دعم هايتي في هذا المسعى.

"ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة وعلى مشاركة النساء بصورة كاملة ومتساوية ومجدية في العمليات السياسية في هايتي وإدماج جميع الهايتيين، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والمجتمع المدني في تلك العمليات.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تعزيز سيادة القانون ويحث حكومة هايتي على تكثيف جهودها لمكافحة الفساد وكفالة المساءلة والشفافية فيما يتعلق بهذه الجهود.

250321 250321 21-03950 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”ويؤكد مجلس الأمن على ضرورة أن تتخذ السلطات الهايتية تدابير فورية ومنسقة برهاناً منها على التزامها بالتصدي للحالة الأمنية المتدهورة في هايتي، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية المتصلة بالعصابات، وازدياد أعمال الاختطاف والقتل والاغتصاب. ويدعو مجلس الأمن إلى توفير الموارد الكافية للشرطة الوطنية الهايتية، واعتماد استراتيجية مستدامة طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، واتخاذ تدابير ملموسة للتصدي للعنف المستمر، بما في ذلك مظاهر العنف المذكورة في الفقرة 1 (ب) من منطوق قرار مجلس الأمن 2476 (2019).

”ويلاحظ مجلس الأمن بقلق ما أُبلغ عنه من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالاستخدام المزعوم للقوة المميتة ضد المحتجين، فضلاً عما أُبلغ عنه من عمليات اعتقال واحتجاز تعسفية. ويدعو مجلس الأمن حكومة هايتي إلى احترام حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، ويدعو المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية إلى إجراء تحقيق شامل في هذه الحوادث.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويدعو حكومة هايتي إلى اتخاذ إجراءات فورية لوضع حد لإفلات المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من العقاب، مشيرا بوجه خاص إلى الحالات ذات الدلالة الرمزية المبينة في أحدث تقرير للأمين العام، بما في ذلك غراند رافين (2017)، ولا سالين (2018)، وبيل إير (2019)، واغتيال رئيس نقابة محامي بور – أو – برانس، السيد دورفال (2020). ويحث مجلس الأمن أيضا حكومة هايتي على وضع حد لممارسة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة.

”ويشير مجلس الأمن إلى قلقه بشأن الحالة الإنسانية في هايتي، ويلاحظ بصفة خاصة تزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اللذين تفاقما بفعل جائحة كوفيد-19، ويشدد على الحاجة إلى زيادة الدعم والاهتمام بالحالة الإنسانية والاحتياجات الإنمائية في هايتي، وإلى بذل الجهود اللازمة للمضي قدما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

”ويقر مجلس الأمن بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، ويؤكد أهمية مواءمة الجهود وتنسيقها وتعزيزها، ويشجعها على مواصلة مشاركتها النشطة في معالجة القضايا المتعلقة بهايتي، ويرحب في هذا الصدد بقرار الجماعة الكاريبية إرسال بعثة لتقصي الحقائق دعما لجهود الأمم المتحدة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه لشعب هايتي ويؤكد أهمية استمرار الدعم الدولي لهايتي في سعيها إلى التصدي للتحديات الملحة المستمرة، وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وديمقراطية.

”ويشجع مجلس الأمن على مواصلة التعاون والتنسيق الوثيقين بين المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري في هايتي بغية مساعدة حكومة هايتي على تحمل المسؤولية عن تحقيق الاستقرار والتنمية والاكتفاء الذاتي الاقتصادي في البلد على المدى الطويل.“